Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 66, Part (1): 155-173
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.66.1.9

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

Analysis of the impact of credit granted to the private sector and the money supply in the broad sense (M2) on the profitability of the Private Babylon Bank for the period (2004-2022)

Abubaker Abed Hammad*, Hameed Hasan Khalaf
College of Administration and Economics/ University of Tikrit

Abstract: This research dealt with the concepts of both credit granted to the private sector and the MS2 money supply in its broad sense and demonstrated their impact as independent variables on the profitability of the National Bank of Babel in Iraq as a dependent variable, during the period (2004-2022), and based on the stationary results, the model was estimated according to the methodology Autoregressive distributed lag periods (ARDL), and the results of the cointegration test showed that there was no long-term relationship between the research variables, so the analysis was carried out in the short term only, and that the estimated model was free from the problem of autocorrelation and the problem of heterogeneity of variance, and that its residuals were normally distributed. The model was stable according to stability tests (Cusum, Cusum of Square), and one of the most important results of the study is that the degree of integration of the variables of the study model was a mixture between the original level (0)I and the first difference (1)I, and there is no variable with a degree of integration. From the second difference (I)2, the relationship of credit granted to the private sector was positive with the profitability of the Babylon National Bank, while the money supply in its broad sense had a negative relationship in the short term, and the size of the effect was large and highly significant, and the study recommended working to increase public confidence. The banking institution to ensure an increase in bank deposits and reduce hoarding, encourage bank savings, seek to develop the banking sector, provide support and facilitate banking procedures, and work to determine accurately and efficiently the volume of cash in the economy that the monetary authorities resort to when they change the money supply, taking into account monetary and economic indicators.

Keywords:
Credit granted to the private sector, broad money supply, and profitability of the National Bank of Babel.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 20 Mar. 2024
Accepted 02 Apr. 2024
Available online 30 Jun. 2024

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Abubaker Abed Hammad
College of Administration and Economics/ University of Tikrit

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 66, Part (1): 155-173
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.66.1.9

تحليل أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وعرض النقد بالمفهوم الواسع m2 على ربحية مصرف بابل الأهلي للمدة (2004-2022)

أبو بكر عبد حماد **حميد حسن خلف**
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص

تناول هذا البحث مفاهيم كل من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وعرض النقد MS2 بمفهومه الواسع وبيان أثرهما كمتغيرات مستقلة على ربحية مصرف بابل الأهلي في العراق كمتغير تابع، وذلك خلال المدة (2004-2022)، وبناءً على نتائج السكون فقد تم تقدير الأنموذج وفق منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، وأوضحت نتائج اختبار التكامل المشترك عدم وجود علاقة طويلة الأجل ما بين متغيرات البحث، لذا تم التحليل في الأجل القصير فقط، وأن الأنموذج المقدر كان خالياً من مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم تجانس التباين، وإن بواقيه تتوزع توزيعاً طبيعياً، وكان الأنموذج مستقراً وفقاً لاختبارات الاستقرارية (Cusum, Cusum of Square)، ومن أهم نتائج الدراسة، إن درجة تكامل متغيرات أنموذج الدراسة كانت عبارة عن خليط ما بين المستوى الأصلي I(0) والفرق الأول I(1)، ولا يوجد أي متغير بدرجة تكامل من الفرق الثاني I(2)، إن علاقة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كانت ايجابية مع ربحية مصرف بابل الأهلي، أما عرض النقد بمفهومه الواسع فقد كانت علاقته سلبية في الأجل القصير، وإن حجم الأثر كان كبير وبمعنوية عالية، وأوصت الدراسة بالعمل على زيادة ثقة الجمهور بالمؤسسة المصرفية لضمان زيادة الودائع المصرفية وتقليل الاكتناز، وتشجيع الادخار المصرفي والسعي لتطوير القطاع المصرفي وتقديم الدعم وتسهيل الإجراءات المصرفية، والعمل على تحديد دقيق وكفوء لحجم النقد في الاقتصاد تلجأ السلطات النقدية إليه عند قيامها بتغير عرض النقد يأخذ بنظر الاعتبار المؤشرات النقدية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، عرض النقد الواسع، ربحية مصرف بابل الأهلي.

المقدمة

يعد القطاع المصرفي العراقي محوراً مهماً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لكونه القطاع الأكثر حساسية بالمتغيرات العامة فضلا عن أنه يمثل عنصراً رئيسياً في توطيد الثقة وترجمة السياسة العامة لكل من المجتمع والدولة بما تقتضي الحالة إلى ضرورة إيجاد مؤسسات مصرفية فعالة تساعد على أحتواء وأستقطاب فائض الأموال وتوجيهها نحو قطاعات العجز، بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها الاقتصادي ونخص بالذكر مصرف بابل الأهلي ومع تقديم أنواع الخدمة المصرفية وهذا يؤكد حاجة القطاع المصرفي للرقابة بغية الحفاظ على سلامة المركز المالي للمصرف وبالتالي حماية حقوق المودعين والمساهمين على حدٍ سواء للوصول إلى سلامة تنفيذ طلب على النقود (الائتمان الممنوح للقطاع الخاص) وعرض النقد m2 بالشكل المناسب والقدرة على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية في أطار القوانين والتعليمات التي تحكم مسار عمل المصارف وتمكنها من توظيف وإدارة موجوداتها ومطلوباتها بكفاءة وتجعل لها ملاءة مالية وقدرة على مواجهة متطلبات كفاية رأس المال وتحقق الربحية مع تقليل حجم المخاطر إلى حدها الأدنى. وانطلاقا من أهمية نسبة الربحية ودورها

الفاعل في العمل المصرفي , فلابد من وجود إدارة كفوءة تستطيع التوازن بين مستوى الربحية وبين ما يتم الاحتفاظ به لتحقيق أفضل عائد وبدرجة مخاطرة معقولة.

أثرت الصدمات النقدية بشكل مباشر على النظام المالي والمصرفي العر اقي وتسبب في ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم، في حين أصبح موضوع الصدمات النقدية من الموضوعات التي شغلت واضعي السياسة النقدية في العراق وذلك بسبب الاحداث التي مر بها البلاد بعد عام 2003 إلى يومنا هذا، ولغرض تحقيق هدف الدراسة قسمت على أربعة مباحث رئيسية المبحث الأول منهجية الدراسة والمبحث الثاني الجانب النظري أما الثالث الجانب التطبيقي والمبحث الرابع الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً. أهمية البحث: تتجسد أهمية البحث في "تحليل أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وعرض النقد بالمفهوم الواسع m2 على ربحية مصرف بابل الأهلي للمدة (2004-2022)" إذ إن البحث ركز على صدمة الطلب على النقود (الائتمان الممنوح للقطاع الخاص) وصدمة عرض النقد (M2) الذي طرأ على ربحية مصرف بابل.

ثانياً. مشكلة البحث: تؤدي الصدمات النقدية إلى حدوث تقلبات وعدم استقرار في الأنشطة الاقتصادية مما يترك أثاراً سلبية أو ايجابية وبالخصوص في ربحية المصارف، وتعد الربحية شرطاً لرسم سياسة المصارف وإن انخفاضها يتسبب في احتمالية خلق بيئة نقدية غير مستقرة في المصارف تسودها المخاطر العالية. ولذلك ركز البحث على إيجاد حل لمشكلة تلك الصدمات في مصرف بابل الأهلي كنموذج للصدمات ومدى تأثيرها من صدمة الطلب على النقود (الائتمان الممنوح للقطاع الخاص) وصدمة عرض النقد (M2).

ثالثاً. هدف البحث: يهدف البحث إلى:

1. تحليل أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على ربحية مصرف بابل الأهلي للمدة (2004-2022).
2. تحليل أثر عرض النقد بالمفهوم الواسع m2 على ربحية مصرف بابل الأهلي للمدة (2004-2022).
3. تحليل أثر العلاقة بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وعرض النقد بالمفهوم الواسع m2 على ربحية مصرف بابل الأهلي للمدة (2004-2022).

رابعاً. فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها:

H_0: ليس هناك تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للصدمات النقدية في مؤشرات الأداء المصرفي لمصرف بابل الأهلي خلال مدة الدراسة، ولا يختلف تأثيرها في المدى القريب عنه في المدى البعيد.

H_1: هناك تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للصدمات النقدية في مؤشرات الأداء المصرفي لمصرف بابل الأهلي خلال مدة الدراسة، ويختلف تأثيرها في المدى القريب عنه في المدى البعيد.

خامسا: حدود البحث:

- الحدود الزمنية: غطى البحث المدة (2004-2022).
- الحدود المكانية: العراق، مصرف بابل الأهلي.

المبحث الثاني: الجانب النظري

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لصدمتي (الطلب على النقود وعرض النقد) وربحية المصارف.

أولاً. مفهوم الصدمات النقدية: تعد مشكلة الصدمات الاقتصادية بصورة العامة والصدمات النقدية بصورة خاصة من المشاكل الاقتصادية التي تتعرض لها جميع دول العالم في الوقت الحاضر على

مختلف مستويات التطور الاقتصادي للبلد، حيث أصبحت هذه الصدمات الشغل الشاغل لواضعي السياسة الاقتصادية بشكل عام والنقدية بشكل خاص، إذ لا يوجد أي بلد في أمان من التعرض لتلك الصدمات.

والصدمة الاقتصادية (economic shocks) هي الانكماش الشديد الذي يحدث في موارد النظام المتاحة نتيجة تغير خارجي جزئي أو كلي في البيئة الاقتصادية (c.shih, 2020: 2).

إن للصدمات الاقتصادية أشكال متعددة وتعد الصدمات النقدية (monetary shocks) أحد أنواعها ذات المصادر الداخلية، ويمكن وصف الصدمات النقدية على أنها الصدمات المفاجئة (غير المتوقعة) في إجراءات الدفع المتاحة في الاقتصاد، حيث يؤدي هذا النوع من الصدمات إلى الزيادة أو النقصان في الطلب على النقود مقارنة بنسبة المعروض منها، وهناك من يرى أن من واجب السلطات النقدية (البنك المركزي) التدخل في المعروض النقدي من خلال عمليات السوق المفتوحة (الغالبي، 2011: 118).

كما وتعرف الصدمات النقدية على أنها التغيرات التي تحدث في متغيرات السياسة النقدية (الطلب على النقود، أسعار الفائدة، عرض النقد، أسعار الصرف، وغيرها) وتكون هذا التغيرات مقصودة أو غير مقصودة ويترتب على ذلك أثر مباشر أو غير مباشر على المتغيرات الاقتصادية (السعيدي، 45:2023).

ومما سبق يمكن القول إن الصدمات النقدية هي تقلبات تحصل للمتغيرات النقدية وتكون خارجة عن سيطرة السلطات النقدية ولها أثار مباشرة أو غير مباشرة على مستوى النشاط الاقتصادي.

ثانياً. أنواع الصدمات:

1. **صدمات الطلب على النقود:**(**الائتمان الممنوح للقطاع الخاص**)**:** تعرف صدمات الطلب على النقود بأنها الاضطرابات أو التغيرات العشوائية غير المنتظمة في الطلب على النقود بسبب التغير في طلب الأفراد والشركات أو المؤسسات في أحد القطاعات العام أو الخاص أو طلب القطاع الخارجي على النقود، والناجمة عن عوامل مختلفة كتغيرات في الدخل أو مستوى الأسعار أو سعر الفائدة، ومثال ذلك أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يتسبب في زيادة الطلب على النقود لتغطية العجز في القوة الشرائية، أما في الحالة المعاكسة فأن انخفاض المستوى العام للأسعار يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود لاستيعاب الفائض في القوة الشرائية، كما إن ارتفاع مستوى الدخل يزيد من رغبة الأفراد بالاحتفاظ بالنقود مما يؤدي إلى الزيادة في الدخل وسوف ينتج عن ذلك ارتفاع في الطلب على النقود، كذلك بالنسبة لسعر الفائدة حيث يعد عامل رئيسي ومؤثر في زيادة الطلب على النقود، وإن العلاقة عكسية ما بين سعر الفائدة والطلب على النقود أي كلما ارتفع سعر الفائدة انخفض الطلب على النقود أذ يستثمر الأفراد والمؤسسات أرصدتهم النقدية في سندات قصيرة الأجل للحصول على عوائد مرتفعة وبالعكس عندما ينخفض سعر الفائدة سوف يزداد الطلب على النقود (سعدون واخرون، 2020: 115).

وتعمل صدمات الطلب على النقود إلى تكوين الصدمات الحقيقية التي بدورها تؤدي إلى انخفاض الطلب الاجمالي وحدوث تلك الصدمات، وينتج عنها زيادة في معدلات البطالة وانخفاض حجم التضخم، وبصرف النظر عن صدمات الطلب الحقيقية وآلية عملها فأنها تساعد على جمود الأسعار في التضخم وأثرها في معدل البطالة من خلال انخفاض الطلب الإجمالي، ويسبب أيضا هذا الانخفاض في إجمالي الطلب إلى انخفاض وتراجع في مستوى الانتاج (Dees et all, 2010: 1239).

وتعرف صدمات الطلب الحقيقية على أنها الأحداث التي تؤدي إلى التغير في مستوى الأسعار بشكل حقيقي عند تأثير الناتج في الاتجاه نفسه، وتعرف ايضا بأنها وصدمة الطلب بأنها حدث مفاجئ يزيد أو يقلل من الطلب على السلع او الخدمات بشكل مؤقت وسبب هذا النوع من الصدمات هو التغيرات التي تحصل في معدلات الضرائب أو عرض النقد أو الانفاق الحكومي، وغيرها من العوامل الأخرى ومثال ذلك تسبب صدمات الطلب التوسعية إلى تحريك الأسعار والإنتاج إلى الأعلى، حيث تطلق صدمات الطلب الحقيقية على العوامل التي تؤدي إلى تأثير في إجمالي صدمات الطلب، أما صدمات الطلب فأنها تؤثر على حجم الانفاق من قبل الأسرة أو المؤسسات أو القطاع الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي، وإن أي صدمة في الطلب سيكون لها نتائج وتأثيرات كينزية قصيرة المدى مثال على ذلك تؤدي هذه الصدمة إلى حدوث التغيرات في مستوى الناتج الحقيقي، إذا كان الاقتصاد يتمتع بخصائص كينز (Maksimovic et all, 2015: 1-6).

2. **صدمات عرض النقد:** هي عبارة عن التغيرات العشوائية غير المخطط لها في عرض النقد الاسمي مما يؤدي إلى اختلال التوازن بين الأرصدة النقديّة المخططة أو المرغوبة والأرصدة الفعلية التي يقتنيها الأفراد، وتحدث هذه الاختلالات عندما يقوم البنك المركزي (السلطة النقدية) وبشكل مفاجئ بزيادة المعروض النقدي أو تخفيضه مما يسبب اختلال في التوازن بين الممتلكات النقدية الفعلية لدى الأفراد وما يرغبون في الحصول عليه والاحتفاظ به (سيجل، 1986: 487-486).

كما يمكن لصدمات عرض النقد أن تسبب اختلالات غير متوقعة في نسبة العوائد وأسعار الأصول وإمكانية توفير الائتمان مما تؤدي إلى حركة تركيبية في مستوى الطلب على النقد في الأمد القصير (Darby & Carr, 1980: 12).

وتمتاز صدمات عرض النقد بعدم التماثل في التأثير أي التفاوت في مدة استجابة النشاط الاقتصادي للتغيرات في عرض النقد خلال الدورات الاقتصادية، إذ أنها لا تقتصر على اقتصاد معين وإنما تعد ظاهرة دولية، وخلال أزمة الكساد الكبير ظهرت واضحة للعيان عندما أدت السياسة النقديّة الانكماشية بالاقتصاد إلى حالة من الانهيار وإخفاق في امكانية السياسة النقديّة التوسعية في رفع مستوى النمو والتعافي لباقي فترة الكساد بعد انخفاض عام 1933، وتتصف الصدمات النقديّة السلبية بتأثير كبير على الناتج مقارنة بالصدمات النقديّة الإيجابية (Malone, 2000: 3).

ثالثاً. مفهوم ربحية المصارف:

1. **الربحية بشكل عام:** يعد هدف تعظيم الأرباح من الأهداف التي تسعى جميع المؤسسات المالية والمصرفية والوحدات الاقتصادية لتحقيقه، إذ تعد الربحية مصدر ثقة لكل من ادارة المصرف والمودعين والمقترضين على حد سواء، فأن المصارف والمؤسسات المالية تلجأ إلى زيادة الربحية من خلال اجتذاب قدر كبير من الودائع ومصادر الأموال بتكلفة أقل مما يمكن، لهذا فأن الربحية تعد هدف أساسي لجميع المصارف والمؤسسات المالية وأمر ضروري لبقائها وديمومتها واستمرارها في العمل، والغاية التي يتطلع لها المستثمرين، والمؤشر الذي يهتم به الدائنين عند التعامل مع المصرف، فضلا عن ذلك فأنها أداة مهمه لمقياس كفاءة مستوى ادارة المصرف في الاستخدام الأمثل للموارد الموجودة بحوزتهم، وبالتالي فأن إدارة المصرف تبذل جهداً كبيراً نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديها من أجل تحقيق أفضل عائد ممكن لأصحابها والذي يمكن تحقيقه عبر الاستثمارات البديلة التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر (قدوري، 2020: 62).

كما تعد الربحية الجوهر الأساسي لعمل جميع المصارف والمؤسسات المالية وتستخدم لفترات طويلة بعدها الأولوية القصوى لكل العمليات المصرفية، كذلك تعد المصدر الأساسي في التمويل الذاتي للمصارف، إذ يؤدي تحقيق الأرباح إلى جعل المصارف أكثر قدرة على مواجهة المخاطر والتحديات في المستقبل (Gopal, 2011: 127).

وتعرف الربحية على أنها العلاقة بين الأرباح التي حققتها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذا الربح، إذ تعد الربحية الهدف الرئيسي للمؤسسة والمعيار للحكم على مستوى الوحدة الاجمالية أو الجزئية. (مرهج واخرون، 2014: 332).

2. **الربح في المصارف (الربح المصرفي):** يمثل الفرق بين إجمالي الإيرادات وإجمالي النفقات خلال فترة معينة. ومن ناحية أخرى، الربح هو الزيادة في الثروة، والتي تشمل الزيادة في الإيرادات المتولدة عن تكاليفها، فضلا عن تكاليف الفرصة البديلة (Sinkey, 2002: 671).

كما يمثل الربح الرافد الأساسي لتشجيع المصارف والمؤسسات المالية باتجاه الأعمال التجارية كما يظهر عند زيادة الإيرادات على المصروفات المرتبطة بالأعمال المصرفية (Sehrish et al., 2012: 189).

وكذلك يعرف الربح على أنه العائد الصافي أو الدخل الذي يهدف المنظم لجعل اجمالي الإيرادات اعلى من اجمالي التكاليف، ويبقى الحصول على الأرباح هو الحافز للأداء الوظيفي لإدارة المصرف، والمكافأة التي يحصل عليها بسبب تحمل المخاطر وهو المتبقي بطبيعته لأن الربح يمثل العائد للمصارف بعد تسديد جميع التكاليف المترتبة على ادارته (الحسناوي، 2011: 232).

رابعاً. العوامل المؤثرة في ربحية المصارف: تتأثر المصارف بمجموعتين من العوامل المؤثرة في ربحتها، منها عوامل خارجية تتعلق بالقطاع الاقتصادي ككل ولا تتمكن المصارف من السيطرة عليها مما يؤثر على ربحيتها، والعوامل الداخلية والتي تكون مرتبطة بالمصرف ويستطيع المصرف السيطرة عليها، وتتمثل هذا العوامل بالآتي:

1. **العوامل الخارجية:** هنالك عوامل عدة خارجية لا تستطيع إدارة المصرف التحكم بها ومن أهم هذه العوامل ما يأتي: (الجبوري، 2019: 276).

أ. **الظروف السياسية والتشريعية والاقتصادية العامة:** إن للظروف السياسية تأثيرات على النشاطات المتعددة للمصرف من ناحية استقرار والمؤسسات المالية للدولة وسيادة القانون وتزايد الوضع الأمني وبلوغ التشريعات والتطور البيئة القانونية للمؤسسة وللنشاط الاقتصادي، واتساع نطاق العلاقات مع البلدان الخارجية ومع المؤسسات الحكومية كافة، والظروف الاقتصادية، وارتفاع معدلات النمو والرواج الاقتصادي، مع ارتفاع معدلات الاستثمار والادخار، وتوفر رأس المال، جميعها تسبب تنشيط العمل المصرفي مما تؤدي إلى زيادة الإيرادات والربحية.

ب. **الوعي المصرفي والثقافة العامة:** إن اقبال الأفراد للتعامل مع المصارف واتساع وتطور العادات المصرفية، يسببان ارتفاع مستوى النشاطات المصرفية فضلا عن زيادة حجم السيولة لدى المصارف نتيجة ارتفاع ودائع الأفراد مما يؤدي إلى زيادة حجم الايراد والربحية المصرفية.

2. **العوامل الداخلية:** تعد من العوامل التي يمكن للمصرف السيطرة عليها، ومن أهمها ما يأتي:

أ. **السيولة:** تعد السيولة من أهم العوامل الداخلية تأثيراً على ربحية المصارف، لذا يجب على المصرف جعل السيولة في حالة توازن بالحد الذي يبقي المخاطر على المصرف في المستوى المقبول، وتعبر الربحية والسيولة هدفان مترابطان ولكن في الوقت نفسه متضادان، حيث يكون الاهتمام المتوقع من

قبل المصرف بتوظيف الجهود بهدف تحقيق مؤشرات عالية من الربحية إلا أن ذلك سينعكس سلباً على مؤشرات السيولة، إذ إن الاحتفاظ بالموجودات على شكل سيولة عالية يميل إلى انخفاض الدخل لأن الموجودات السائلة ترتبط بانخفاض الربحية، ومثال على ذلك فأن النقد الذي يعد الأكثر سيولة من جميع الموجودات، هو أصل غير مدر للدخل، لذلك يجب أن يكون لدى المصرف نظام فعال من اجل إدارة الموجودات والمطلوبات بهدف تقليل عدم التوازن بينهما فضلا عن وارتفاع العائد (راضي، 2018: 63).

ب. **هيكل الودائع:** تؤكد المصارف على اجتذاب الودائع الجارية والتوفير والآجلة، وخاصة على الودائع التوفير والآجلة، لأنها تعطي مرونة عالية عند توظيفها في الاستثمارات طويلة الأمد، مما يحقق أرباح أعلى، فضلا عن أن تكلفة الودائع تؤثر على ربحيتها لأنها تشكل عبئاً يتحمله المصرف من أجل الحصول عليه، وتحاول المصارف غالباً إلى تخفيض حجم الفائدة المدفوعة على الودائع إلى أقصى حد بهدف زيادة ربحية المصرف (دبيك، 2015: 26).

خامساً. مؤشرات الربحية في المصارف: تعد مؤشرات الربحية من أهم المؤشرات المالية استخداماً في قياس الأداء المصرفي، أي قياس قدرة المصرف في تحقيق العائد على الأموال المستثمرة، حيث تعرف هذه المؤشرات بأنها نسب تعرض مؤشرات إمكانية قدرة المصرف في خلق الدخل من الموارد المتاحة للمصرف، ومن أهم تلك المؤشرات ما يأتي (قدوري، 2020: 66):

1. **معدل العائد على الودائع (Return on Deposits):** يشير معدل العائد على الودائع في مدى قدرة المصرف لتحقيق الأرباح من خلال الودائع (الودائع الجارية والتوفير والآجلة) حيث يتم حسابه بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع الودائع، ويمكن حسابه من المعادلة الآتية: (سبتي، 2020: 68)

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الودائع}} \times 100$$

2. **معدل العائد على حقوق الملكية (Return on Equity):** يقيس ما يحصل عليه المساهمون (أصحاب رؤوس الأموال) من استثمارهم لأموالهم في النشاط المصرفي، وتتمثل هذه الأموال في رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة (القذافي، 2012: 55).

وهذه النسبة هي العائد الذي يحققه أصحاب رؤوس الأموال من استثمار أموالهم في المصارف، وتعد من أهم نسب الربحية المستخدمة، وبناء على هذا المؤشر قد يقرر أصحاب رؤوس الأموال الاستمرار في النشاط المصرفي أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائد أفضل والمعادلة التالية توضح طريقة القياس المؤشر (عبد الله، 2010: 2):

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

المحور الثاني: تحليل صدمتي الطلب على النقود (الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص) وعرض النقد بالمفهوم الواسع m2 على أرباح مصرف بابل الأهلي للمدة (2004-2022)

أولاً. صدمات الطلب على النقود للمدة (2004-2022): (الائتمان الممنوح للقطاع الخاص): يبين الجدول رقم (1) الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل المصارف التجارية في العراق خلال المدة (2004-2022)، ونلاحظ بأنه قد كان متزايداً طيلة مدة الدراسة، إذ كان بأقل قيمة له خلال مدة

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 66, Part (1): 155-173
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.66.1.9

الدراسة وبواقع (620267 مليون دينار) في عام 2004، واستمر بعدها بالتزايد ليصبح بأعلى قيمة له خلال مدة الدراسة وبواقع (35016532 مليون دينار) في عام 2022، ويأتي هذا التزايد بفضل تزايد عدد المصارف العاملة في العراق وزيادة عدد فروعها وتزايد ثقة الجمهور بالمؤسسة المصرفية العراقية بعدما كانت شبه مشلولة قبل عام 2004 بسبب الحصار والعقوبات الاقتصادية، علاوةً عن توسع السوق العراقية والاستثمار، ومن الجدير بالذكر بأن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص قد تعرض خلال المدة (2005-2013) إلى تسع صدمات متتابعة وبمعدلات نمو إيجابية مرتفعة بلغ أقلها (16 %) في عام 2013 أما أعلاها فقد بلغ (98 %) في عام 2009، أما خلال المدة (2014-2019) فلم تسجل الزيادة في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص أي صدمة تذكر، وذلك بعد تقليل المصارف التجارية من منح بسبب تداعيات الأزمة المزدوجة (انخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا) التي عصفت بالاقتصاد العراقي واتخاذ الحكومة العراقية لإجراءات تقشفية، أما خلال المدة (2020-2022) فقد تعرض الائتمان المقدم للقطاع الخاص ثلاث صدمات إيجابية متتابعة وبمعدلات نمو متوسطة وبواقع (23 %) و(14 %) و(18 %) على التوالي وكما هو موضح في الجدول رقم (1) الآتي:

الجدول (1): تطورات الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص في العراق للمدة (2004-2022)

السنوات	الائتمان المقدم للقطاع الخاص (مليون دينار)	معدل النمو (%)
2004	620267	----
2005	950287	53
2006	1881014	98
2007	2387433	27
2008	3978301	67
2009	4646221	17
2010	8527131	84
2011	11365371	33
2012	14650102	29
2013	16947533	16
2014	17745141	5
2015	18070058	2
2016	18180970	1
2017	19452293	7
2018	20216073	4
2019	21042213	4
2020	25866652	23
2021	29578293	14
2022	35016532	18

المصدر: بيانات البنك المركزي العراقي المنشورة على الموقع الإحصائي للبنك بتاريخ 2023/11/29

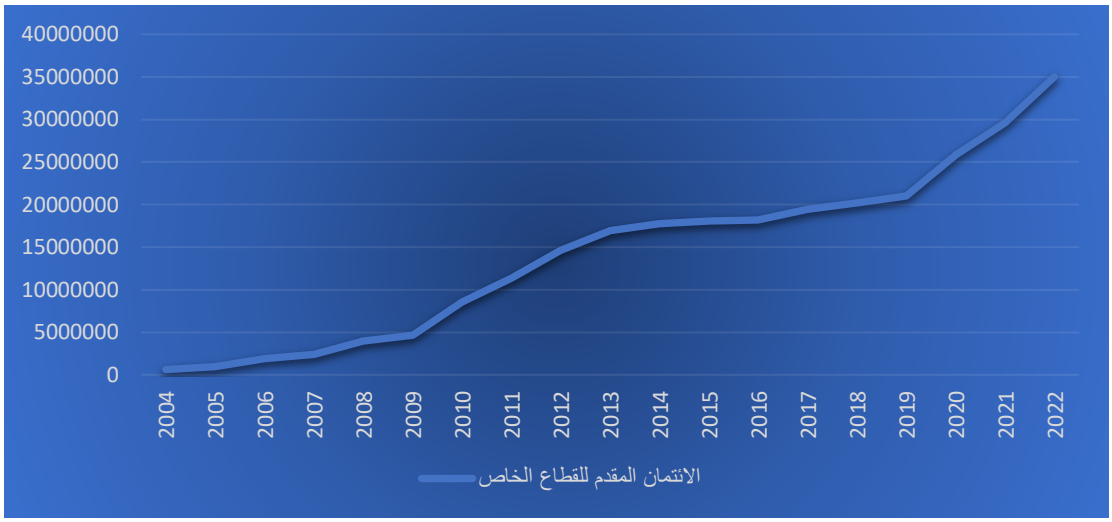

شكل (1): تطورات الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في العراق للمدة (2004-2022)

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

ثانياً. صدمات عرض النقد للمدة (2004-2022): إن صدمات عرض النقد تمثل صدمة نقدية كمية ناجمة عن التغيرات غير المنتظمة في أحد أنواع عرض النقد، إذ يبين الجدول رقم (2) عرض النقدMS2 بمفهومه الواسع في العراق للمدة (2004-2022)، والذي يسمى بـ(السيولة المحلية)، ونلاحظ بأنه قد كان متزايداً خلال المدة (2004-2013)، بعد أن كان بواقع (12254000 مليون دينار) في عام 2004 وهي أقل قيمة له خلال مدة الدراسة، ثم استمر بعدها بالتزايد ليصبح بواقع (14684000 مليون دينار) في عام 2005 وبمعدل نمو سنوي بلغ (20 %)، من ثم تعرض لعدد من الصدمات، إذ كان أولها في عام 2006 ليصبح بواقع (21080000 مليون دينار) وبمعدل نمو سنوي بلغ (44 %)،، أما في عامي 2007 و2008 فقد تعرض النقد بالمفهوم الواسع إلى صدمتين إيجابيتين متتابعتين ليصبح بواقع (26956076 مليون دينار) و(34919675 مليون دينار) على التوالي، أي إنه في عام 2007 قد تضاعف أكثر من مرتين عما كان عليه في بداية المدة وبمعدل نمو (28 %) عما كان عليه في عام 2006، وأنه في عام 2008 قد تضاعف أكثر من ثلاث مرات عما كان عليه في بداية المدة وبمعدل نمو (30 %) عما كان عليه في عام 2007، ويرجع سبب هاتين الصدمتين إلى قيام السلطات النقدية برفع أسعار الفائدة في هذين العامين بواقع (4 نقطة)، ويستمر بتلقي الصدمات ذاتها حتى أصبح بواقع (72177951 مليون دينار) في عام 2011 وبمعدل نمو سنوي بلغ (20 %).

الجدول (2): تطورات عرض النقد بالمفهوم الواسع (M_2) في العراق للمدة (2004-2022)

السنة	عرض النقد بالمفهوم الواسع M_2 (مليون دينار)	معدل النمو (%)
2004	12254000	------
2005	14684000	20
2006	21080000	44
2007	26956076	28
2008	34919675	30

السنة	عرض النقد بالمفهوم الواسع M_2 (مليون دينار)	معدل النمو (%)
2009	45437918	30
2010	60386086	33
2011	72177951	20
2012	77187497	7
2013	89512076	16
2014	92988876	4
2015	84527272	-9
2016	90466370	7
2017	92857047	3
2018	95390725	3
2019	103441131	8
2020	119906260	16
2021	139885978	17
2022	168291372	20

المصدر: بيانات البنك المركزي العراقي المنشورة على الموقع الإحصائي للبنك (https://cbiraq.org/SubCategoriesTable)

أما في عام 2012 فقد حقق عرض النقد بالمفهوم الواسع زيادةً طفيفةً ليصبح بواقع (77187497 مليون دينار) وبمعدل نمو سنوي بلغ (7 %)، أما في عام 2013 فقد تعرض عرض النقد بالمفهوم الواسع إلى صدمةٍ إيجابيةٍ إذ أصبح بواقع (89512076 مليون دينار) وبمعدل نمو سنوي بلغ (16 %)، وفي عام 2014 تزايد عرض النقد بالمفهوم الواسع بشكلٍ طفيف ليصبح بواقع (92988876 مليون دينار) وبمعدل نمو سنوي بلغ (4%)، أما في عام 2015 فقد تدهور عرض النقد بالمفهوم الواسع ليتعرض إلى صدمةٍ سلبيةٍ وأصبح على أثر ذلك بواقع (84527272 مليون دينار) وبمعدل نمو سنوي سلبي بلغ (-9 %)، ويرجع السبب في ذلك إلى الانخفاض الحاصل في رصيد صافي الموجودات الأجنبية نتيجةً للأثر التوسعي لصافي ديون الحكومة وديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى من جراء انخفاض الإيرادات النفطية (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2015، 30).

أما خلال المدة (2016-2018) فقد حقق عرض النقد بالمفهوم الواسع تزايداً مستمراً لكن بمعدلات نمو متناقصة دون تسجيله لصدمةٍ تذكر، إذ بعد أن أصبح بواقع (90466370 مليون دينار) في عام 2016 وبمعدل نمو سنوي بلغ (7 %)، واستمر بعدها بالتزايد ليصبح بواقع (95390725 مليون دينار) في عام 2018 وبمعدل نمو سنوي بلغ (3 %)، ويعود سبب هذا التزايد الطفيف إلى الزيادة الطفيفة في الودائع الجارية والتي لم تتجاوز نسبة (2 %) وسط حالة من الركود الاقتصادي التي تسبب بها انخفاض أسعار النفط العالمية (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2018، 17).أما خلال المدة (2019-2022) فقد شهد عرض النقد بالمفهوم الواسع تزايداً مستمراً

وبوتائرٍ متزايدة جداً خاصةً بعد قيام الحكومة الجديدة بتخفيف الإجراءات التقشفية علاوةً على التزايد المستمر في أسعار النفط العالمية وتعافي النشاط الاقتصادي، ما أدى إلى تعرض عرض النقد بالمفهوم الواسع لصدمةٍ إيجابية استمرت لمدة أربع سنوات، إذ بعد أن أصبح بواقع (103441131 مليون دينار) وبمعدل نمو سنوي بلغ (8 %) في عام 2019 وهي الصدمة الأولى، وفي الثانية أصبح بواقع (119906260 مليون دينار) وبمعدل نمو سنوي بلغ (16 %) في عام 2020، وفي الثالثة أصبح بواقع (139885978 مليون دينار) وبمعدل نمو سنوي بلغ (17 %) في عام 2021، حتى تعرض للصدمة الرابعة ليصبح بواقع (168291372 مليون دينار) وبمعدل نمو سنوي بلغ (20 %) في عام 2022، وهي أعلى قيمة له خلال مدة الدراسة.

ويبين الشكل رقم (2) الآتي تطورات عرض النقد بالمفهوم الواسع المبينة في تحليلنا أعلاه، والذي يوضح التباينات والصدمات الإيجابية المستمرة والسلبية التي تعرض لها خاصةً تلك التي حصلت خلال المدة (2019-2022) وكما يأتي:

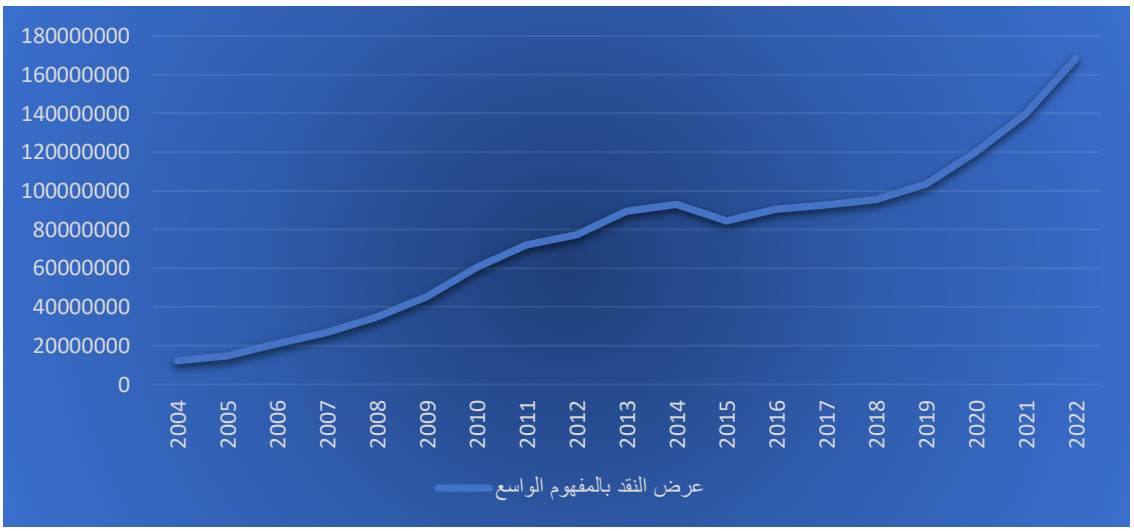

شكل (2): تطورات عرض النقد بالمفهوم الواسع (M_2) في العراق للمدة (2004-2022)
المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

ثالثاً. تطورات ربحية مصرف بابل الأهلي: هو من المصارف العراقية الخاصة تم تأسيسه في عام 1999 برأس مال مقداره 500 مليون دينار عراقي وتم زيادة رأس المال ليصل إلى 250 مليار دينار عراقي بعد اقرار الهيئة العامة في عام 2014 والتي سبقته زيادة برأس المال بقدر 150 مليار دينار عراقي في عام 2013. تم تحليل الأرباح السنوية ومعدلات نموها كما في الجدول رقم (3) الآتي:

جدول (3): تطورات الأرباح السنوية لمصرف بابل الأهلي للمدة (2004-2022)

السنوات	الأرباح (مليون دينار)	معدل نمو الأرباح
2004	2004	------
2005	2322	16
2006	3583	54
2007	1369	-62
2008	2879	110

السنوات	الأرباح (مليون دينار)	معدل نمو الأرباح
2009	3474	21
2010	7722	122
2011	4592	-41
2012	9364	104
2013	8149	-13
2014	8260	1
2015	4660	-44
2016	1148	-75
2017	5931	417
2018	18564	213
2019	19225	4
2020	18985	-1
2021	18985	0
2022	22225	17

المصدر: التقارير السنوية للمصرف للسنوات (2004-2022)

يبين الجدول رقم (3) تطورات الأرباح السنوية لمصرف بابل الأهلي خلال المدة (2004-2022)، ونلاحظ بأن أرباح المصرف قد تزايدت بصورةٍ مستمرة خلال المدة (2004-2006)، إذ بعد أن كانت أرباحه بواقع (2004 مليون دينار) في عام 2004 أصبحت بواقع (3583 مليون دينار) وبمعدل نمو سنوي إيجابي بلغ (54 %)، أما في عام 2007 فقد سجل المصرف انخفاضاً في الأرباح لتصبح بواقع (1369 مليون دينار) وبمعدل نمو سنوية سلبي بلغ (-62 %)، أما خلال المدة (2008-2010) فقد سجلت أرباح المصرف تزايداً مستمراً، إذ بعد أن أصبحت أرباحه بواقع (2879 مليون دينار) وبمعدل نمو سنوي إيجابي بلغ (110 %) في عام 2008، استمرت بعدها بالتزايد وبمعدلات نمو إيجابية متفاوتة حتى أصبحت بواقع (7722 مليون دينار) وبمعدل نمو سنوي إيجابي بلغ (122 %) في عام 2010، أما في عام 2011 فقد سجلت أرباح مصرف بابل انخفاضاً لتصبح بواقع (4592 مليون دينار) وبمعدل نمو سنوي سلبي بلغ (-41 %)، إلا أنها في عام 2012 قد سجلت تزايداً لتصبح بواقع (9364 مليون دينار) وبمعدل نمو سنوي إيجابي بلغ (104 %)، لكنها عاودت التناقص في عام 2013 لتصبح بواقع (8149 مليون دينار) وبمعدل نمو سنوي سلبي بلغ (-13 %)، أما في عام 2014 فقد سجلت أرباح مصرف بابل الأهلي تزايداً طفيفاً لتصبح بواقع (8260 مليون دينار) وبمعدل نمو سنوي إيجابي متواضع بلغ (1 %)، أما خلال عامي 2015 و2016 فقد سجلت أرباح مصرف بابل الأهلي انخفاضاً مستمراً لتصبح بواقع (4660 مليون دينار) و(1148 مليون دينار) وبمعدلات نمو سنوية سلبية بلغت (-44 %) و(-75 %) على التوالي، وذلك بسبب تداعيات أحداث التاسع من حزيران من عام 2014 وما تلاها من اضطرابات، لكنها خلال المدة (2017-2019) قد سجلت تزايداً مستمراً وبمعدلات نمو سنوية إيجابية متناقصة، إذ بعد أن أصبحت بواقع (5931 مليون دينار)

وبمعدل نمو سنوي إيجابي بلغ (417%) في عام 2017، استمرت بعدها بالتزايد لتصبح بواقع (19225 مليون دينار) وبمعدل نمو سنوي إيجابي بلغ (4%) في عام 2019، أما في عامي 2020 و2021 فقد سجلت الأرباح السنوية لمصرف بابل الأهلي تناقصاً طفيفاً لتصبح بواقع (18985 مليون دينار) وبمعدلات نمو سنوية بلغت (1 %) في عام 2020 و(0 %) في عام 2021 لكونها بقيت ثابتة، أما في عام 2022 فقد سجلت أرباح مصرف بابل الأهلي ارتفاعاً لتبلغ أعلى قيمة لها خلال مدة الدراسة وبواقع (22225 مليون دينار) وبمعدل نمو سنوي إيجابي بلغ (17 %)، والشكل رقم (3) الآتي يبين تحليلنا أعلاه وبصورةٍ دقيقة:

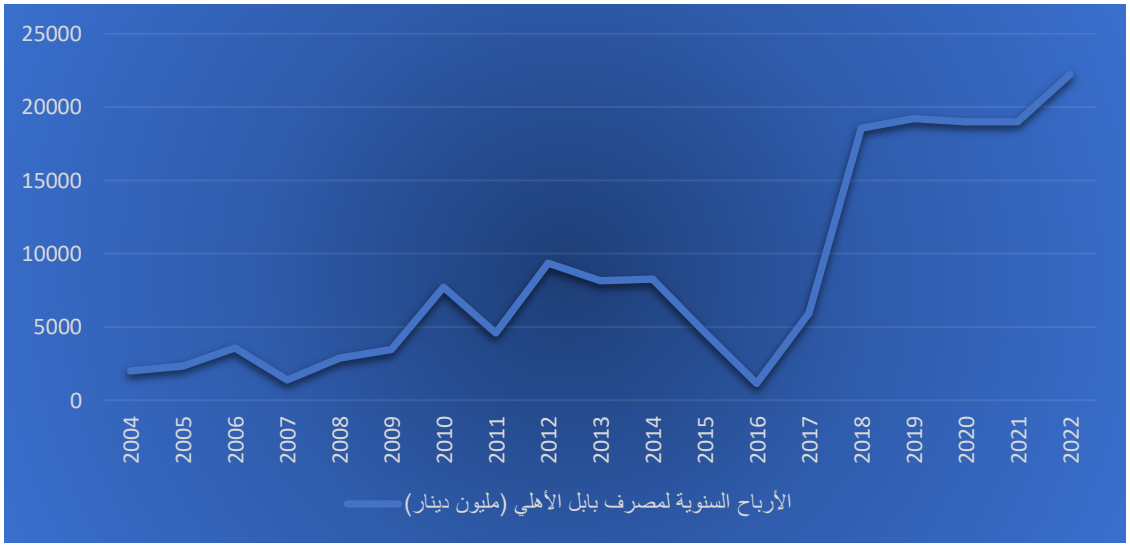

شكل (3): تطورات الأرباح السنوية لمصرف بابل الأهلي للمدة (2004-2022)

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3)

المحور الثالث: تحليل أثر صدمتي الطلب على النقود وعرض النقد الواسع على ربحية مصرف بابل الأهلي في العراق

أولًا. توصيف الأنموذج: تم أخذ المتغيرات باللوغاريتم وكانت متغيرات الأنموذج المقدر كما يأتي:

1. سلسلة ربحية مصرف بابل الأهلي (BAB) وهي المتغير التابع في الأنموذج.
2. سلسلة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (CPS) وهي أول المتغيرات المستقلة في الأنموذج.
3. سلسلة عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) وهي ثاني المتغيرات المستقلة في الأنموذج.

ثانياً. نتائج اختبارات السكون: تعد السلسلة الزمنية مستقرة إذا كانت مستقرة عند معادلة الحد الثابت أو معادلة الحد الثابت والمتجه أو المعادلة التي لا تحتويهما، وتبين النتائج في الجدول رقم (4) التالي نتائج اختبار السكون وفق اختبار فيلبس بيرون، ونلاحظ بأنه عند المستوى كانت السلسلة الزمنية لعرض النقد بالمفهوم الواسع (M_2) والسلسلة الزمنية للائتمان الممنوح للقطاع الخاص (CPS) مستقرتان عند معادلة الحد الثابت وعند مستويات معنوية (1%) و(5%) على التوالي، أما السلسلة الزمنية لربحية مصرف بابل الأهلي (BAB) فلم تكن مستقرة عند أي معادلة، أما في الفرق الأول فنلاحظ بأن السلسلة الزمنية لمصرف بابل الأهلي (BAB) كانت مستقرة عند المعادلات الثلاث، لكن بمستويات معنوية مختلفة وبواقع (5 %) و(10 %) و(1 %) على التوالي، أما السلسلة الزمنية للائتمان الممنوح للقطاع الخاص (CPS) فقد كانت مستقرة عند المعادلة التي لا تحتوي على الحد الثابت ولا على المتجه وبمستوى معنوية (10%)، أما السلسلة الزمنية لعرض النقود بالمفهوم الواسع

(M_2) فلم تكن مستقرة عند أي معادلة، وهذا يعني أن درجات تكامل متغيرات الدراسة هي خليط ما بين المستوى I(0) والفرق الأول I(1)، وإن ذلك يقودنا لتقدير الأنموذج وفق منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، والتي من أهم شروطها هو عدم وجود سلسلة زمنية مستقرة في الفرق الثاني.

جدول (4): نتائج اختبار فيليبس بيرون للسكون

Variables		At Level عند المستوى			At First Difference عند الفرق الأول			المتغيرات
		With Constant مع الحد الثابت	With Constant & Trend مع الحد الثابت والمتجه	Without Constant & Trend بدون الحد الثابت والمتجه	With Constant مع الحد الثابت	With Constant & Trend مع الحد الثابت والمتجه	Without Constant & Trend بدون الحد الثابت والمتجه	
1	BAB	0.525	0.383	0.860	0.024	0.097	0.002	ربحية مصرف بابل الأهلي
2	CPS	0.000	0.366	0.999	0.195	0.175	0.073	الائتمان الخاص
3	M_2	0.024	0.577	0.999	0.373	0.538	0.282	عرض النقد

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views12

ثالثاً. نتائج الاختبارات القياسية:

1. **اختبار التكامل المشترك:** يسمى اختبار التكامل المشترك في أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL بـ(اختبار الحدود Bounds test) وهو يعتمد على قيمة إحصائية فيشر (F) التي تقارن مع الحدود الدنيا والعليا لباسران والموزعة ضمن أربعة مستويات معنوية مختلفة وكما هو موضح في الجدول رقم (5) الآتي، ونلاحظ أن قيمة إحصائية (F) قد بلغت (2.5120) وهي أصغر من الحدود العليا لجميع المستويات المعنوية (10%، 5%، 2.5%، 1%)، وهذا يعني بأن أنموذج الدراسة لا يتمتع بوجود علاقة تكاملية مشتركة طويلة الأجل، لذا تم التحليل في الأجل القصير فقط.

الجدول (5): اختبار الحدود للتكامل المشترك F-Bound test

Test Statistic	Value	K
F-statistic	2.5120	2
Critical Value Bounds		
Significance	**I0 Bound**	**I1 Bound**
10%	2.17	3.19
5%	2.72	3.83
2.5%	3.22	4.5
1%	3.88	5.3

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views12

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 66, Part (1): 155-173
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.66.1.9

2. اختبارات جودة الأنموذج: يتم إجراء تلك الاختبارات للتأكد من جودة الأنموذج القياسي وهي تشمل اختبارات المشاكل القياسية ومؤشرات جودة الأنموذج وكما يأتي:

الجدول (6): القيم الاحتمالية لاختبارات المشاكل القياسية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test **اختبار الارتباط الذاتي**	
Prob. F (2,48)	0.2278
Prob. Chi-Square (2)	0.1433
Heteroskedasticity Test: ARCH اختبار عدم تجانس التباين	
Prob. F(1,64)	0.3811
Prob. Chi-Square(1)	0.3733
)Normal Distribution (Histogram-Normality test التوزيع الطبيعي للبواقي	
Jarque-Bera	0.2103

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views12

ويبين الجدول رقم (6) نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأنموذج، وإن قيمة مربع كاي قد بلغت (0.1433) ما يعني أن الأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي لكونها أكبر من (0.05)، ونلاحظ من الجدول نفسه نتائج اختبار عدم تجانس التباين لأخطاء الأنموذج، وأن قيمة مربع كاي كانت بواقع (0.3733) ما يعني بأن الأنموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين لكونها أكبر من (0.05)، ونلاحظ كذلك نتائج اختبار التوزيع لطبيعي لبواقي أنموذج ARDL والذي يعتمد على القيمة الاحتمالية لإحصائية (Jarque-Bera)، ونستنتج من قيمة الإحصائية أن بواقي الأنموذج المقدر كانت تتوزع توزيعاً طبيعياً وذلك لكون قيمتها قد بلغت (0.2103) وهي أكبر من (0.05) وكما هي موضحة في الشكل رقم (5) الآتي:

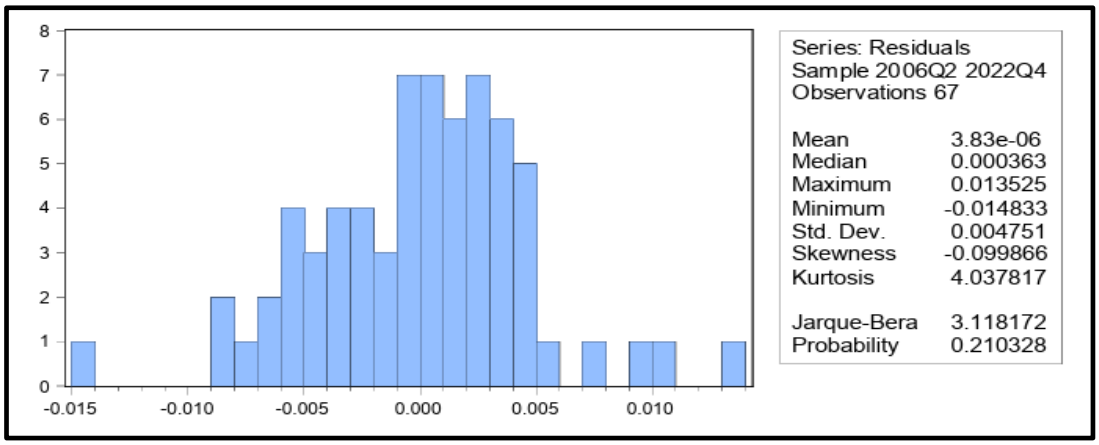

الشكل (5): التوزيع الطبيعي للبواقي

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views12.

ويبين الجدول رقم (7) مؤشرات جودة أنموذج الدراسة، ونلاحظ بأن قيمة معامل التحديد (R^2) وكذلك قيمة معامل التحديد المصحح (R^{-2}) قد بلغتا (0.99) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (CPS) و(M_2) تفسّر (99%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (BAB).

الجدول (7): مؤشرات جودة أنموذج ARDL

No.	معلمة المؤشرات	القيمة
1	R-squared (R^2)	0.9998
2	Adjusted R-squared (R^{-2})	0.9997
3	Durbin-Watson stat (DW)	2.0679

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views12.

3. تحليل نتائج أنموذج ARDL في الأجل القصير: يبين الجدول رقم (8) نتائج أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، والذي يبين مرونات الأجل القصير، ونلاحظ بأن السلسلة الزمنية للائتمان الممنوح للقطاع الخاص (CPS) كانت علاقتها طردية بربحية مصرف بابل الأهلي (BAB)، وهذا يعني بأن زيادته بنسبة (1%) سوف تؤدي إلى زيادة ربحية المصرف بنسبة (3.69 %)، وهو أثر كبير جداً خاصةً وإن هذه العلاقة كانت معنوية عند مستوى (1%) وبواقع (0.000)، لذا نلاحظ بأن الزيادة الكبيرة في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص خلال المدة (2018-2022) قد أدت إلى التزايد المستمر في ربحية المصرف (راجع جدولي (2) و(3)).

ونلاحظ كذلك العلاقة العكسية للسلسلة الزمنية لعرض النقد بالمفهوم الواسع (M_2) بربحية مصرف بابل الأهلي (BAB)، إذ إن زيادته بنسبة (1%) سوف تؤدي انخفاض ربحية المصرف بنسبة (6.058 %)، وهو أثر كبير جداً خاصةً وأن هذه العلاقة كانت معنوية عند مستوى (1%) وبواقع (0.000).

جدول (8): مرونات الأجل القصير

الأجل القصير				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(CPS)	3.692	0.418	8.826	0.000
$D(M_2)$	-6.058	1.091	-5.548	0.000

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views12.

4. اختبارات استقرار (Stability Test): يبين الشكل رقم (6) الآتي، اختبار المجموع التراكمي لبواقي أنموذج الدراسة، ونلاحظ بأنه كان مستقراً طيلة مدة الدراسة

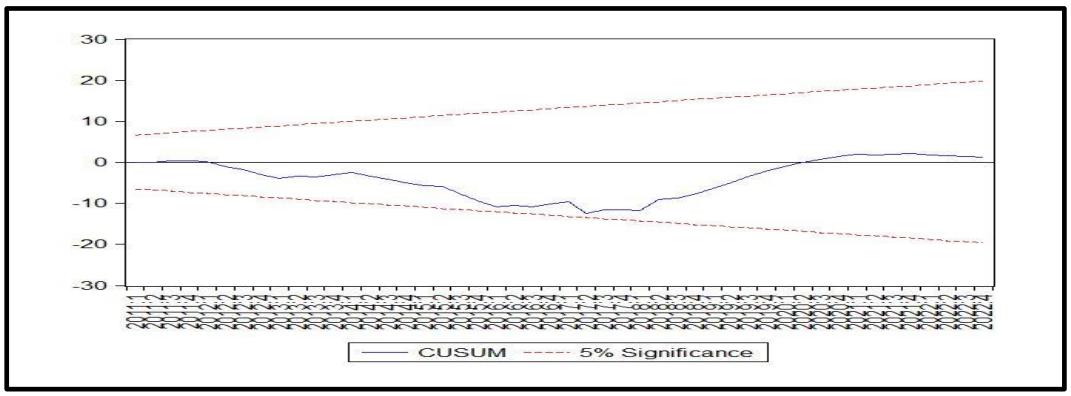

شكل (6): اختبار المجموع التراكمي للبواقي Cusum

المصدر: مخرجات برنامج E-Views12

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 66, Part (1): 155-173
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.66.1.9

ويبين لنا الشكل رقم (7) اختبار المجموع التراكمي لمربعات نلاحظ بأن أنموذج الدراسة قد كان مستقراً
طيلة مدة الدراسة.

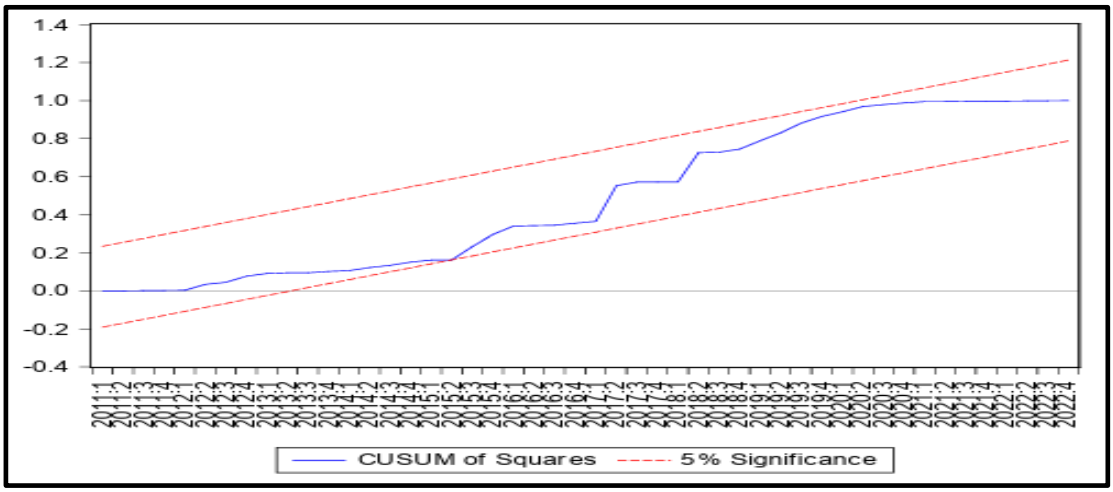

شكل (7): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي Cusum of Squares
المصدر: مخرجات برنامج E-Views12.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات:

1. إن درجة تكامل متغيرات أنموذج الدراسة كانت عبارة عن خليط ما بين المستوى الأصلي I(0) والفرق الأول I(1)، ولا يوجد أي متغير بدرجة تكامل من الفرق الثاني I(2).
2. أظهرت نتائج الاختبارات القياسية عدم وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للدراسة.
3. بينت نتائج الاختبارات القياسية خلو أنموذج الدراسة المقدر من المشاكل القياسية المتمثلة بـ(الارتباط الذاتي، عدم تجانس التباين)، بالإضافة إلى أن بواقيه كانت ساكنة وأنها تتوزع توزيعاً طبيعياً.
4. إن علاقة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كانت ايجابية مع ربحية مصرف بابل الأهلي، أما عرض النقد بمفهومه الواسع فقد كانت علاقته سلبية في الأجل القصير، وإن حجم الأثر كان كبير وبمعنوية عالية.

ثانياً. المقترحات:

1. العمل على زيادة ثقة الجمهور بالمؤسسة المصرفية لضمان زيادة الودائع المصرفية وتقليل الاكتناز، وذلك عن طريق عقد الندوات بمساهمة منظمات المجتمع المدني، وإعداد البرامج الاعلامية الخاصة بذلك.
2. – الاهتمام بدراسة الصدمات النقدية لما لها من آثار مباشرة وغير مباشرة على الأداء المصرفي وتعزيز الربحية الجهاز المصرفي ومواجهة الازمات.
3. العمل على تحديد دقيق وكفوء لحجم النقد في الاقتصاد تلجأ السلطات النقدية اليه عند قيامها بتغير عرض النقد يأخذ بنظر الاعتبار المؤشرات النقدية والاقتصادية.
4. ضرورة قيام البنك المركزي إيجاد الوسائل والأساليب المناسبة والعمل على تطوير الكوادر فنية تستطيع العمل على هذا الأدوات والوسائل لتقليل الصدمات النقدية.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. الغالبي، عبد الحسن جليل عبد الحسن 2011، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، دار الصفا للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأُولى، عمان.
2. السعيدي، بان عباس مهدي عباس، (2023)، الصدمات الاقتصادية المتعددة وأثرها في الأداء المالي للمصارف الإسلامية تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق (2005-2021)، أطروحة الدكتورة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
3. سعدون، عبد الوهاب ذنون، نجم، رفاه عدنان، إبراهيم، أنور سعيد، (2020)، أثر الصدمات النقدية في النمو الاقتصادي للأرجنتين للمدة (1980-2018)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
4. سيجل، باري، (1986) النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، دار المريخ للنشر، السعودية.
5. قدوري، صادق ناطق مشعل، (2020)، أثر مصادر التمويل غير الودائعية في ربحية بعض المصارف التجارية العراقية، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، العراق.
6. مرهج، منذر، وحمودة، عبدالواحد، ومزيق، رامي اكرم، (2014)، تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام تحليل المتعدد المتغيرات دراسة ميدانية في المصارف التجارية السورية بمحافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36 العدد2، سوريا.
7. الحسناوي، كريم مهدي، (2011)، مبادئ علم الاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
8. الجبوري، عبدالعزيز شويش عبدالحميد، (2019)، إدارة المصارف مدخل تطبيقي، الطبعة 1، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، العراق.
9. راضي، حسن هادي كهو، (2018)، دور إدارة راس المال العامل في تحقيق المواءمة بين السيولة والربحية، رسالة مقدمة الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق.
10. دبيك، هاني احمد محمود، (2015)، العلاقة بين تطبيق معيار كفاية راس المال وفق مقررات بازل وربحية النوك التجارية المحلية في فلسطين، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
11. سبتي، علا سمير، (2020)، تأثير بعض نظم الدفع الالكتروني في ربحية المصارف- بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية العراقية، رسالة مقدمة الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق.
12. القذافي، محمد موسى الطيب، (2012)، محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية- دراسة مقارنة بين المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من 1995-2005، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا.
13. عبدالله، هشام عبدالجبار، (2010)، تحليل البيانات المالية للمصارف والشركات، رابطة اتحاد المصارف العراقية الخاصة، العدد 47، العراق.
14. مصرف بابل، التقرير السنوي، للأعوام (2004-2022).

15. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، نشرات مختلفة، (2004- 2022).

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Shih,victor.c, (2022),Economic shocks and Authoritarian Stability, Global Policy and Strategy, University of California, San Diego,p2 https://press.umich.edu/Books/E/Economic-Shocks-and-Authoritarian-Stability
2. Dees , stephane et all (2010), supply, demand and monetary policy shocks in a multi-country new Keynesian model, cesifo working paper No:3081 ,https://www.cesifo.org
3. Maksimovic, Vojislav et all, (2015), demand shock, liquidity management, and firm growth during the financial crisis No:4
4. carr, Jack, Darby, Michaelr, (1980), The role of money supply shocks in the short-Run demand for money, Journal of Monetary Economic, working paper, No.524.
5. Malone, M.stokes, (2000), An investigation of money supply shock Asymmetry using Disaggregate Data, East Carolina university.
6. Gopal, Rama, (2011), Financial management and management.
7. Sinkey, Joseph F, JR., (2002)" Commercial Bank Finacial Management ", th6.
8. Sehrish, Saba & Saleem, Faiza & Yasir, Muhammad & Shehzad, Farhan & Ahmed, Kamran, (2012)" Financial Performance Analysis of Islamic Banks and Conventional Banks in Pakistan :"A Comparative Study, Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in business, Vol 4, no 5.